



المجلة الدولية في:
العمارة والهندسة والتكنولوجيا

DOI: 10.21625/baheth.v1i1.197

مؤشرات القياس ودورها في دعم أهداف التنمية المستدامة
(تقييم أداء المؤشرات على المستوى الوطني للمدن الساحلية المصرية)

سارة السيد عبد الرشيد

دكتوراه تخطيط المدن – كلية الهندسة – جامعة القاهرة

الملخص

الكلمات الدلالية

تفتقر الخطط الاستراتيجية للمدن الساحلية المصرية إلى الدراسات المتخصصة للقضايا التي تواجهها بسبب طبيعتها الخاصة، ومؤشرات القياس القادرة على رصد التقدم في مجال تحقيق التنمية المستدامة. وسترکز هذه الورقة على دراسة التحديات التي تواجه تحقيق إستدامة المدن الساحلية المتوسطة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتحليل قوائم المؤشرات العالمية والإقليمية التي أعدت لوضع خطط مستدامة ومقارنتها بالجهود الوطنية في هذا المجال. كما ستقيم مدى توافر مؤشرات قابلة للقياس لقضايا التنمية على المستوى الوطني لهذه المدن. وأخيراً، سيتم مناقشة مجموعة من النتائج والتوصيات لوضع إطار فعال لتحسين أداء الخطط الاستراتيجية في رصد الوضع الحالي، وتحقيق المتابعة الفعالة وعمليات التقييم التي تقوم على قاعدة بيانات دقيقة لضمان التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في سياق التكامل بين المتطلبات العالمية للاستدامة والأولويات الوطنية للتنمية.

المدن الساحلية المصرية؛
أهداف التنمية المستدامة؛
عمليات المتابعة والتقييم؛
مؤشرات القياس؛
المخططات الاستراتيجية.

Abstract

This paper aims to study challenges facing achieving sustainable development for Mediterranean coastal cities at regional and national levels, as well as analysis global and regional indicators lists which prepared for developing sustainable plans and comparing it with national efforts in this field. Also it will evaluate the availability of measurable indicators for development issues at national level. Finally, a set of results and recommendations will be discussed to develop an effective framework that improve the performance of the strategic plans in monitoring and evaluation processes that based on accurate database and valid information to ensure progress towards achieving SDGs in context of integration with national priorities for development.

1. المقدمة

تمثل المدن الساحلية نقطة التقاء لإثنين من النظم الإيكولوجية المعقدة: النظم البيئي الطبيعي للمناطق الساحلية، والنظم الإيكولوجي المبني للمستوطنات البشرية المرتكزة على الساحل (www.idrc.ca)، ومن الناحية البيئية فقد عرفت المدن الساحلية بأنها أحد النظم الأكثر تعقيدا وديناميكية، والتي تعتمد على الدعم المتبادل بين البيئة البيولوجية والبشر لتحسين فرصهم في تحقيق الازدهار، كما يساهم هذا القرب والتنوع في توليد التكامل والذي يمكن أن يحقق فوائد هامة إذا أحسن إستغلاله (Mega,2016).

ويذكر أن ثلاثة أرباع المدن الكبرى تقع على السواحل، ويعيش حوالي نصف سكان العالم في نطاق 60 كم من البحر، ويرجع ذلك إلي أن المدن الواقعة بالقرب من النطاقات المائية أحد أكثر المستقرات التي تمثل نقاط جذب للسكان والأنشطة (www.unep.org,2011)، حيث تتمركز بها غالبية الأنشطة الاقتصادية، كالموانئ الرئيسية والأنشطة التابعة من شحن وصناعة ونقل بحري، وسياحة، والأنشطة القائمة على الموارد التقليدية، مثل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة الأخرى (www.fao.org,2012). وقد كان لزيادة الأنشطة البشرية بتلك المدن آثار كبيرة على الطبيعة البحرية وشكل وطبيعة الساحل ، نتيجة وجود تنمية سريعة غير منضبطة على طول السواحل مما أدى إلى زيادة المخاطر على النظم الإيكولوجية البحرية .

وخلال العقود الماضية، ظهر فكر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بهدف إدارة الضغوط السكانية والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية المتنافسة (www.prb.org,2016). وسعى المجتمع الدولي إلى تقييم نجاح خطط التنمية المستدامة بالمناطق الساحلية من خلال توفير وسائل يمكن من خلالها رصد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية لتحسين الأساس لعملية صنع القرار و تحقيق التنسيق والتعاون فيما بين كافة الجهات المشاركة في عملية التنمية (الأمم المتحدة ، 2001). ودعت الأمم المتحدة كافة المدن المعنية إلى حماية سواحلها من خلال تطوير مخططاتها ووضع أولويات لنواتج الإستعمالات التي يتم توطينها بحيث تتوافق مع سياسات وأبعاد الحماية البيئية، والخطط الاقتصادية والاجتماعية الموضوعة (Breen and Rigby,1996).

وتماشياً مع الجهود العالمية في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية، عملت مصر على وضع الخطط والبرامج التي من شأنها أن تحقق المتطلبات العالمية في هذا المجال. حيث تعتبر مصر أحد الدول التي تشكل المناطق الساحلية والبحرية بها أهمية إستراتيجية نظراً لكونها تمثلت موطناً لحوالي 22% من إجمالي عدد سكان الجمهورية وأكثر من 60% من الأنشطة التنموية (صناعية، اقتصادية، تجارية، بحرية... إلخ)، بالإضافة إلى أنها تنتج حوالي 85% من إجمالي إنتاج النفط الخام (www.sdsegypt2030.com, 2016). وبسبب التنمية الساحلية المتسارعة الناتجة عن التوسع في عمليات البناء، بالإضافة إلى كثافة الأنشطة والاستثمارات الصناعية والسياحية وضعف إجراءات الحماية المتبعة، نتجت ضغوطاً شديدة أصبحت تهدد إستقرار النظم البحرية لكلا الساحلين المتوسط والأحمر، وإن كانت تتزايد الضغوط التي تواجهها سواحل البحر المتوسط نتيجة التركيز المتزايد للمراكز العمرانية الحضرية على طول الشريط الساحلي وسرعة النمو الاقتصادي وما يصاحبه من ارتفاع الكثافات السكانية بها، حيث تقع 20 مدينة على ساحل المتوسط من إجمالي 34 مدينة ساحلية مصرية كما يمتد ساحل المتوسط لحوالي 1550 كم من إجمالي 3000 كم ساحلي في مصر¹ (www.eaaa.org.eg/ar-eg 2011).

2. تحديات تحقيق التنمية المستدامة للمدن الساحلية

1.2 على المستوى العالمي

يعتمد أكثر من ثلاثة مليارات نسمة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي في معيشتهم، وتشكل مصائد الأسماك البحرية مصدر لتوفير فرص العمل سواء المباشرة أو غير المباشرة حيث يعمل بها ما يزيد عن 200 مليون شخص حول العالم، وخاصة في العالم النامي، كما تشكل المحيطات والبحار المصدر الأساسي لغذاء ما يزيد عن 2.6 مليار شخص (Mega,2016). ولقد تسبب الإفراط في استغلال البحار والمحيطات كمصدر للغذاء والموارد ، وكذلك إزدياد الأنشطة المصاحبة للنمو العمراني بالتجمعات المطلة على السواحل إلى تعرض النظم البحرية لضغوطات متزايدة من التلوث، حيث قدرت الأمم المتحدة أن الأنظمة الأيكولوجية والبيئة البحرية لحوالي 50% من سواحل

¹ الباحثة عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني وهذه المدن هي: بورسعيد، مطروح، نجيلة، العلمين، الضبعة، سيدي براني، السلوم، الإسكندرية، رشيد، أدكو، مياط، عزبة البرج، رأس البر، دمياط الجديدة، جصمة، بلطيم، العريش، رفح، بنز العبد، الشيخ زويد.

العالم بما فى ذلك مصبات الأنهار والمناطق الشاطئية قد أصبحت مهددة نتيجة للإمتدادات الحضرية (www.eaaa.gov.eg2013).

وقد حددت المفوضية الأوروبية فى تقريرها عن الآثار المترتبة على سياسات حماية المناطق الساحلية فى الفترة من 2000-2050 (European Union, 2011)، مجمل التحديات الرئيسية التى تواجه السواحل فى:

- التحديات البيولوجية المادية وتتمثل فى: تآكل السواحل على نطاق واسع، تدمير البيئة الساحلية، فقدان التنوع البيولوجي، تلوث التربة والموارد المائية، ومشاكل تتعلق بنوعية وكمية المياه العذبة.
- التحديات البشرية وتتمثل فى: البطالة وعدم الإستقرار الإجتماعي، المنافسة بين المستخدمين للموارد، تدمير التراث الثقافى وتفكك النسيج الإجتماعي، فقدان خيارات الملكية والتنمية، فقدان توفير فرص عمل دائمة، التهميش والهجرة.

وذلك بالإضافة إلى المخاطر الطبيعية التى تعاني منها المدن الساحلية بصفة عامة والتي يمكن إجمالها الفيضانات والأعاصير نتيجة التقلبات المناخية الحادة، بالإضافة إلى موجات المد العاتية والتي تحدث نتيجة تحرك مسطحات كبيرة من المياه نحو الشاطئ بفعل الزلازل والتحركات الأرضية (تسونامي) والتي بدورها تسبب أضراراً فائقة الشدة وخسائر مادية ومعنوية قد يستغرق إصلاحها عشرات السنين.

2.2 على مستوى إقليم البحر المتوسط

تتعرض موارد منطقة حوض البحر المتوسط إلى ضغوط متزايدة نظراً للنمو السكاني المتسارع (أكثر من 150 مليون نسمة فى سواحلها، وهو رقم يتضاعف خلال الموسم السياحي)، وأعمال تطوير البنية التحتية والمرافق فى المناطق المكتظة أساساً بالسكان والمناطق المبنية، ففي العديد من الدول الساحلية مثل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، تضم المنطقة المبنية فى الكيلومتر الأول من الشريط الساحلي أكثر من 45% من السكان، كما يضم البحر المتوسط حوالي 30% من التجارة العالمية المنقولة من وإلى أكثر من 450 ميناء ومحطة، و25% من إجمالي النفط العالمي المنقول بحراً، مع وجود حوالي 50% من أساطيل الصيد الأوروبى جنباً إلى جنب مع أساطيل دول جنوب البحر المتوسط والدول خارج الاتحاد الأوروبى، (European Observation Network, 2013).

ولقد حددت الدراسات المتوسطية التى أعدت لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة بالإقليم مجموعة التحديات التى تواجه بناء عملية إقليمية ديناميكية للتنمية المستدامة فى 3 محاور أساسية وهي:

1.2.2 التحديات البيئية

اعتبرت الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة التحدي البيئي من بين أهم التحديات المطروحة حيث يعاني إقليم المتوسط بفعل البيئة المتدهورة من خطر بالغ فى فقد الأصول الأساسية التى يركز عليها طابعه الفريد، ولاسيما الزراعة والسياحة. وسيؤدي إستمرار الإدارة الرديئة للموارد الطبيعية الشحيحة إلى تعريض التنمية الاقتصادية ونوعية الحياة والإستقرار الإجتماعي إلى الخطر (UNEP,2016).

ولقد حددت الشبكة الأوروبية لمراقبة التنمية الإقليمية فى تقريرها " البحار الأوروبية – الفرص والمخاطر" (European Observation Network, 2013)، وتقرير حالة البيئة البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2012)، أهم المشكلات البيئية الرئيسية الموجودة فى المناطق الساحلية بالبحر المتوسط فى:

- الزحف العشوائي، حيث تؤدي التنمية الحضرية والسياحية إلى تدهور البيئات الطبيعية وتآكل السواحل.
- التلوث الكيميائي، الناجم عن التمدن والصناعة وانتقال ملوثات الجو بفعل الرياح.
- الإستغلال المفرط لكثير من الأرصدة السمكية خارج حدود الإستدامة.
- بالإضافة إلى مجموعة من القضايا الملحة مثل مشكلة التمامة البحرية، وكثافة أعمال التنقيب والأنشطة العسكرية البحرية فى مواقع معينة، وأخيراً تأثير تغير الظروف الهيدروغرافية على نقل الرواسب إلى المنطقة الساحلية قرب مصاب الأنهار، وما لذلك من آثار على إستقرار النظم الساحلية الأساسية كتكوينات الكتلان الشاطئية.

- كما أضافت الإستراتيجية المتوسطة في إصدارها الجديد، تأثير التغير المناخي كأحد أهم التحديات التي تواجه منطقة المتوسط وأكدت على أن تأثير التغيير أصبح واضحاً بشكل متزايد في المنطقة، والتي تتراوح ما بين تعرض المنطقة لظاهرة الإحتباس الحراري بصورة مؤثرة، وبين ارتفاع مستوى سطح البحر و آثاره السلبية على المناطق الساحلية، والذي يتوقع أن يزيد في الفترة من 2021-2050 بمعدل من 6 إلى 11 سم (UNEP,2016).

2.2.2 التحديات الديموغرافية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية

توقعت الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة (2005) أن يزيد عدد سكان المناطق الحضرية في الدول الجنوبية والشرقية للمتوسط خلال السنوات القادمة (حتى عام 2025) بنحو 82 مليون نسمة (منهم ما يقرب من 36 مليون نسمة في مصر وحدها)² ، وسيقيم ثلثهم على الأقل في المناطق الحضرية الساحلية.

وسوف يصاحب هذه الزيادة تفاقم مشكلات الفقر حيث عانت معظم الدول المتوسطة على مدى العقود الثلاثة الماضية بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى في العالم، من معدلات بطالة تتراوح ما بين 8 و 25% والتي تظهر بصورة أكثر وضوحاً في مدن جنوب وشرق المتوسط ، بالإضافة إلى قضايا التعليم، والمساواة بين الجنسين، وانتشار الفقر والافتقار إلى ما يكفي من مياه الشرب النقية والمرافق الإصحاحية.

3.2.2 تحديات التعاون الإقليمي

تفتقد الدول المتوسطة الجنوبية والشرقية ومنها مصر إلى التعاون الإقليمي الحيوي، و تزايد الإضطرابات السياسية والنزاعات المستمرة ولاسيما في الشرق الأوسط والأدنى، مما أعاق انتشار الديمقراطية وأدى إلى إبطاء الإصلاحات السياسية والهيكلية . وتعتبر سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقها الإتحاد الأوروبي في الفترة 2003/2004 خطوة في الاتجاه الصحيح، وتسعى هذه السياسة إلى تعميق التعاون السياسي والتكامل الإقتصادي بين الإتحاد وجيرانه المباشرين وترويج ومساندة الإصلاح والتسيير الأفضل في الدول المتوسطة. وعبر خطط العمل المعتمدة بشكل مشترك فإن الإتحاد الأوروبي وشركاء سياسة الجوار الأوروبية سيعنون بالقضايا ذات الإهتمام المشترك لتحقيق النمو الإقتصادي، والتلاحم الإجتماعي، بما يكفل رفع مستويات المعيشة وحماية البيئة، ومن ثم الإسهام في تحقيق الهدف طويل الأجل للتنمية المستدامة في إقليم المتوسط (الإستراتيجية المتوسطة ، 2005).

ولقد إستخلصت الباحثة أن غالبية القضايا التي واجهت السواحل على المستوى العالمي أو الإقليمي يمكن إدراجها ضمن 5 محاور رئيسية تؤثر على المدن وهي البيئة – العمران – الإقتصاد / الإجتماع - الحكم والقضايا المؤسسية وأخيراً قضايا الإنتاج والإستهلاك المستدام.

3.2 على المستوى الوطني (مصر)

إستعرضت إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 أهم التحديات الأساسية التي تواجه تحقيق الإستدامة البيئية في مصر بصفة عامة (، 2016 www.sdsegypt2030.com) ، وقسمت مجموعة التحديات إلى ثلاث مجموعات رئيسية لكل منها أهميته النسبية :

- المجموعة الأولى: تأثير عالي / سهولة نسبية في التحكم
- المجموعة الثانية: إنخفاض نسبي في التأثير / إنخفاض نسبي في قدرة التحكم فيها
- المجموعة الثالثة: تحديات منخفضة الأهمية/ جاري العمل على كيفية التصدي لها

وبالرغم من أن الرؤية الوطنية قد صنفت التحديات المؤثرة على تنمية المناطق الساحلية في مصر ضمن التحديات المنخفضة التأثير بإستثناء التغيرات المناخية التي إعتبرتها ضمن المجموعة الأولى من التحديات كما يوضح جدول رقم (1)، إلا أن الباحثة ترى أن العواقب المتوقعة نتيجة التحديات التي تواجه المدن الساحلية سيكون لها تأثير متزايد ومركب يتحتم معه بدء العمل الفوري على البرامج المحددة لمعالجة هذه التحديات ، وعدم الإنتظار كما هو محدد وفقاً للرؤية المصرية 2030 لبدء برامج العمل المتعلقة برفع كفاءة وحماية المناطق البحرية والساحلية بحلول

² تضم منطقة البحر المتوسط 21 دولة تتبع 3 قارات مختلفة تتفاوت مساحتها بين 2 كم² و 4.2 مليون كم² وهي: ألبانيا والجزائر واليونان- والهرسك وكرواتيا وقبرص ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا وليبيا ومالطا وموناكو والجبل الأسود والمغرب وسلوفينيا وإسبانيا وسوربا وتونس وتركيا، إضافة إلى الإتحاد الأوروبي.

عام 2020 أو إستغلال هذه الفترة في إعداد قوائم محددة من الغايات والمؤشرات الداعمة لأهداف هذه البرامج والمتمثلة في تحسين قدرة الدولة على حماية المناطق الساحلية من التحديات الناتجة عن الأنشطة المختلفة سواء بحرية كالصيد والاستكشافات البترولية أو أرضية مثل التنمية العمرانية والتنمية الصناعية والزراعية والسياحية.

جدول (1) التحديات المؤثرة على التنمية المستدامة للبيئة الساحلية - رؤية مصر 2030

تحديات ببنية	تحديات ناجمة عن النشاط البشري	تحديات تشريعية / مالية / مؤسسية
<ul style="list-style-type: none"> التغيرات المناخية (1). 	<ul style="list-style-type: none"> ممارسات الصيد الجائر (2). الزيادة غير المنظمة في معدلات تنمية المناطق الساحلية (2). 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف إجراءات حماية المناطق الساحلية (2).
		<ul style="list-style-type: none"> نقص التمويل لرصد التنوع البيولوجي وإدارة المحميات (2) ضعف دعم منظومة البحث العلمي لتحقيق الإستدامة البيئية (3).
		<ul style="list-style-type: none"> عدم القدرة على الاحتفاظ بالكوادر المدربة في مجال التنوع البيولوجي والمحميات (3). ضعف إدماج المجتمع المدني في جهود حماية التنوع البيولوجي (2). ضعف المشاركة المجتمعية للمحافظة على البيئة وتدني الوعي البيئي (3).

المصدر: الباحثة عن - 05/2016- www.sdsegypt2030.com

ومن خلال دراسة المخططات المتاحة للمناطق الساحلية على كافة المستويات التخطيطية بدءاً من المخططات القومية ومروراً بمخططات إقليم البحر المتوسط وإنهاء بالمخططات الإستراتيجية للمدن الساحلية المتوسطة والتي تم إعدادها من الجهات التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، وجدت الباحثة أن التحديات التي تواجه السواحل على المستوى العالمي والإقليمي تتشابه إلى حد كبير مع القضايا الموجودة على المستوى الوطني وإن كانت تختلف في حدتها ومدى تأثيراتها المتوقعة ، ويوضح جدول رقم (2) المحاور الخمس الرئيسية التي تدرج تحتها القضايا المؤثرة على تنمية السواحل المصرية.

جدول (2) تحديات إستدامة المدن الساحلية العالمية والإقليمية وعلاقتها بالقضايا الوطنية

تواجد القضية على المستوى الوطني		التحديات العالمية / الإقليمية	
قضايا قائمة	قضايا متوقعة في حالة عدم المعالجة للقضايا القائمة		
		- التغيرات المناخية وتأثيراتها (إرتفاع مستوى سطح البحر / تآكل الشواطئ)	بيئية
		- التعرض للمخاطر الطبيعية / مواجهة الكوارث	
		- التلوث البحري	
		- نسب المناطق البحرية المحمية	

جدول (2) تحديات إستدامة المدن الساحلية العالمية والإقليمية و علاقتها بالفضايا الوطنية

تواجد القضية على المستوى الوطني		التحديات العالمية / الإقليمية
قضايا قائمة	قضايا متوقعة في حالة عدم المعالجة للقضايا القائمة	
		- الصيد المفرط ونسب المخزون السمكي الأمانة
		- التنوع البيولوجي والأنواع المهددة بالإنقراض
		- كميات/ نوعيات/ جودة المياه المتاحة
		- تغير/ تدهور إستخدامات الأراضي
		- نسب البناء على خطوط الساحل.
		- المناطق العشوائية داخل المدن
		- الحصول على سكن آمن للجميع وخدمات أساسية ملائمة
		- إتصال السكان بالمرافق
		- السكان الذين يعيشون بالعشوائيات داخل المدن
		- فقد فرص العمل
		- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية
		- دعم مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال التشريعات وتطبيق الخطط والإجراءات من خلال هياكل إدارية ذات كفاءة
		- غياب بيانات الرصد المتكاملة المتعلقة بالبيئة الساحلية والبحرية
		- توفير أنماط إنتاج وإستهلاك مستدامة
		- معالجة النفايات الصلبة والتخلص منها

المصدر: الباحثة عن دراسة المخططات الوطنية لتنمية السواحل المصرية

3. المدن الساحلية وسياسات التنمية المستدامة

أوضح تعريف لجنة برونتلاند³ إن التنمية المستدامة ليست عملية يمكن الوصول فيها إلى حالة الثبات وإنما هي عملية تتغير فيها معدلات إستغلال الموارد ، وإتجاه الإستثمارات ، وإتجاه التطور التكنولوجي والمؤسسي بصورة تتسق وتتناغم مع إحتياجات الحاضر والمستقبل، فالتنمية المستدامة لا تعني توقف النمو، وإنما تعني عدم إهدار الموارد وتستنبح تغييراً في محتوى النمو لجعله أقل مادية وكثافة في إستخدام الطاقة ، فبدون النمو لن تكون المجتمعات قادرة على أن تقدم لمواطنيها مستوى لائق من المعيشة وتساعدهم في العمل على تحسين البيئة.

³ عقدت لجنة برونتلاند (اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية – WCED) ، والمعروفة باسم رئيسها غرو هارلم برونتلاند، من جانب الأمم المتحدة في عام 1983 لمعالجة الإهتمام المتزايد " إزاء التدهور السريع للبيئة والموارد البشرية والطبيعية وما سينجم عن ذلك من تدهور للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ". وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال إنشاء اللجنة أن المشاكل البيئية ذات طابع عالمي، وقررت أنه من المصلحة المشتركة لجميع الدول أن يتم وضع سياسات للتنمية المستدامة.

وكذلك حددت اللجنة أن نتائج الإستدامة الفعلية تظهر من خلال الأنشطة البشرية و تأثيراتها البيئية على المدى البعيد وليس فقط من تحقيقها للمكاسب على المدى القريب . فالمدى الفلسفي الذي يوجه التنمية المستدامة يكمن في التوجه إلى المستقبل دون تجاهل احتياجات المعيشة الحالية للأفراد(Beatley et al,2002).

وهو الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة في وثيقتها " The Future We Want " (2012)، إلى الدعوة لإتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة بدءاً من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية عام 1992 وجدول أعمال القرن 21 ، وإعلان الأمم المتحدة للألفية عام 2000، وإعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة عام 2002، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام 2005 . كما أطلقت في يوليو 2015 قائمة أهداف التنمية المستدامة والتي تسعى من خلالها إلى سد الثغرات المتبقية في هذا المجال والتصدي للتغيرات المستجدة، والتأكيد على أن تغيير أنماط الإستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهي الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها.

وترى التنمية المستدامة أن الموارد المتجددة تصبح محدودة إذا ما استخدمت وتمت إدارتها بطريقة غير سليمة ، ولذلك فإن التنمية المستدامة للسواحل والمحيطات تسعى إلى تعظيم الفوائد الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية التي يمكن إستخلاصها من النظم الإيكولوجية المكونة لتلك المناطق دون المساس بحالتها الطبيعية أو إنتاجيتها من خلال إستخدام الموارد بكفاءة ، وعكس اتجاه تدهور الموارد المتجددة وتنفيذ استراتيجيات لإستدامة استخدام الأراضي والمياه و الموارد البيولوجية (Beatley et al,2002) .

وتستند التنمية المستدامة للسواحل والمحيطات أيضا على فرضية أن إدارة هذه المناطق يجب أن تتم بناء على جهد تعاوني بين جميع أصحاب المصلحة والتنسيق بين مختلف الجهات المشاركة في عمليات صناعة القرار سواء (الوطنية ، الإقليمية والمحلية) والتي تتعدى نطاق الدولة الواحدة في حالة البحار المشتركة إلى مجموعة من الدول الأخرى ، وكذلك على مبادئ الإدارة المتكاملة لجميع الأنشطة التي تحدث في أو تؤثر على السواحل والمحيطات (UNESCO,2006) ، والتي لا تركز إهتمامها فقط على احتياجات القطاع السياحي ولكن أيضا تأخذ في إعتبارها كافة المصالح الاقتصادية الأخرى، وتقدر الإهتمامات الاجتماعية وتعمل على صون الطبيعة الفريدة والتراث الثقافي.

ولتحقيق هذا الهدف، فإن هناك حاجة إلى رؤية مستقبلية مشتركة ، وتطوير ودعم صياغة أهداف إستراتيجية طويلة الأجل، ولكي يتم إنتهاج سياسات فعالة لتنمية الساحل، فإن هناك حاجة إلى توافر مجموعة متنوعة وواسعة من المعلومات والبيانات ذات الجودة العالية، كما أن إتخاذ القرارات والحكم الرشيد يتطلب قاعدة علمية سليمة من أجل تقييم آثار السياسات على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويشكل تطوير مجموعة من المؤشرات أحد أهم الطرق لمراقبة ودعم الإدارة الساحلية المستدامة، حيث يمكن لمجموعة مؤشرات الإستدامة (Sustainable Indicators) أن توفر معلومات مفيدة تساعد واضعي السياسات وصانعي القرار، وتوفر إشارات يمكن الإستعانة بها لتحديد أولويات التنمية .

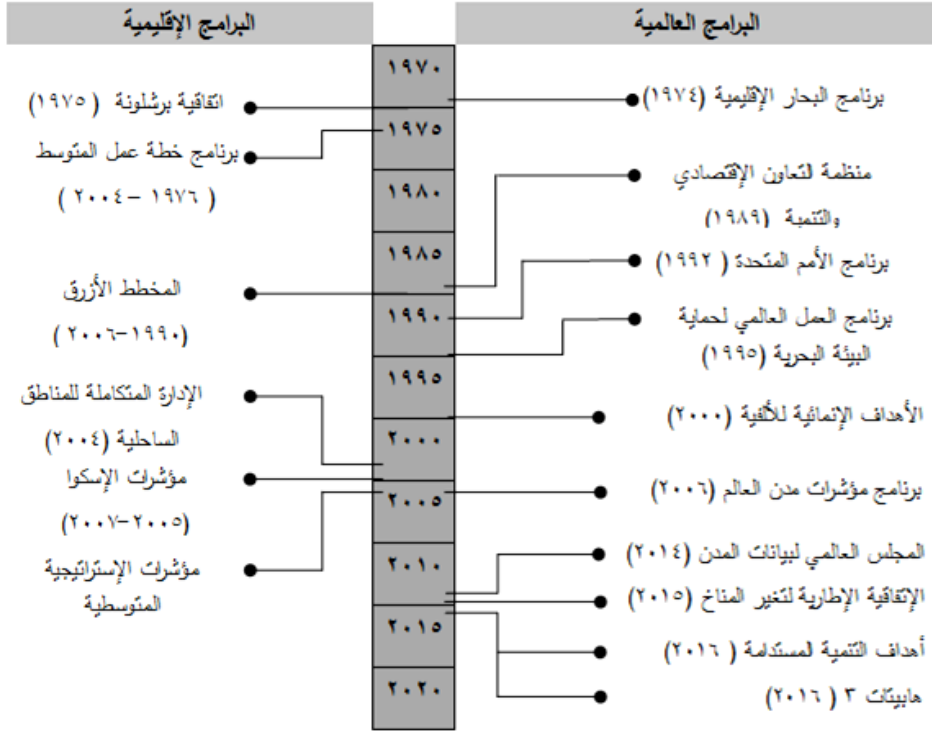
والمؤشر عبارة عن قياس لمعلومات عن نظام ما والذي يمكن من التنبؤ ببعض الظواهر المحددة والتي قد لا يتم إكتشافها على الفور . وهذا يعني أن للمؤشر دلالة تتجاوز ما يتم الحصول عليه مباشرة من الملاحظات العادية، كما أن المؤشرات توفر وسيلة هامة لتحسين الإتصال والشفافية، والفعالية والمساءلة. فهي الأداة التي تساعد على إجراء تقييمات واضحة ومقارنات بين تدابير الإدارة عبر الزمن. كما أنها يمكن أن تستخدم لوصف المدى الذي تحققه أهداف برامج الإدارة المختلفة (Hannelore et al,2007) ، كما تساعد المؤشرات على دمج العلوم الفيزيائية والاجتماعية في عملية إتخاذ القرار، وقياس ومعايرة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن تقدم تحذير مبكر لمنع الإنتكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (UNDP,2007).

ولقد وضعت العديد من البرامج لقياس مدى تحقق التنمية المستدامة لمختلف القطاعات والمستويات المكانية بالمناطق الساحلية ، وسيركز الجزء التالي على تحليل أهم هذه البرامج .

4. تحليل برامج تصميم مؤشرات التنمية المستدامة للمدن والنطاقات الساحلية

صممت برامج المؤشرات بهدف قياس مدى تحقق الإستدامة بكافة جوانب التنمية سواء (اقتصادية، إجتماعية، عمرانية، بيئية، إدارية ومؤسسية وغيرها...)، وقد قامت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية بتصميم برامج للمؤشرات لتقييم مستوى التقدم في إحراز أهداف التنمية المستدامة وللمساعدة على تطوير السياسات التنموية، سواء

كانت هذه البرامج تهدف إلى توفير قوائم يمكن من خلالها متابعة تقدم التنمية ومقارنتها مع الدول الأخرى على مستوى العالم مثل برنامج الأمم المتحدة، برنامج الأهداف الإنمائية للألفية، برنامج مؤشرات مدن العالم التابع للبنك الدولي، وأخيراً أهداف التنمية المستدامة . أو برامج على المستوى الإقليمي تهدف إلى إعداد قوائم بالمؤشرات لقياس مستوى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية على مستوى مجموعة من الدول التي تتشابه ظروفها البيئية أو السياسية أو غيرها ...، مثل برنامج مؤشرات إستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، برنامج مؤشرات التنمية المستدامة الخاص بجامعة الدول العربية، ويوضح الشكل (1) الخط الزمني لأهم البرامج العالمية والإقليمية التي أعدت قوائم مؤشرات لقياس التنمية المستدامة .



شكل (1) الخط الزمني للبرامج العالمية والإقليمية لقياس التنمية المستدامة

المصدر: الباحثة

وبالدراسة التفصيلية لكافة القوائم المشار إليها في شكل رقم (1)، تمكنت الباحثة من إعداد قائمة شاملة (جدول 3) تضم إجمالي القضايا التي تشكل أولوية لتحقيق إستدامة التنمية للمدن والنطاقات الساحلية والتي شملت 17 قضية رئيسية تدرج تحت الخمسة محاور السابق ذكرها ، وكذلك الأهداف والمؤشرات المقترحة لمعالجة هذه القضايا وقياس التقدم نحو تحقيقها والتي تضم 12 هدف، 12 غاية، 39 مؤشر (29 مؤشر أساسي - 10 مؤشرات فرعية). وذلك بهدف إختبارها على المخططات الإستراتيجية للمدن الساحلية المصرية المتوسطة ، وتقييم الأداء الفعلي لهذه المخططات فيما يتعلق بعرض ومعالجة القضايا التي تواجه المدن الساحلية ومدى إمكانية توفير البيانات الدقيقة لمؤشرات القياس المستنتجة

جدول (3) القائمة المستخلصة بالتحديات والأهداف الرئيسية والغايات الفرعية والمؤشرات المختارة لرصد التقدم نحو تحقيق أهداف الإستدامة للمدن الساحلية المصرية

مؤشرات القياس		الأهداف الرئيسية	القضايا
مساعدة	أساسية		
	- التغير السنوي في ارتفاع مستوى سطح البحر	إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	- التغيرات المناخية وتأثيراتها (إرتفاع مستوى سطح البحر/تآكل الشواطئ)
- إجمالي المطالب التأمينية نتيجة للأحداث المتعلقة بالتغير المناخي	- التمويل الرسمي للمناخ من البلدان المتقدمة الذي يندرج تحت المساعدة الإنمائية الرسمية (بالدولار الأمريكي)		
- نسبة الانخفاض في معدلات المواد المستنفدة للأوزون (%) - نسبة انخفاض معدلات الزيادة المتوقعة لانبعاثات الغازات الدفيئة (%)	- عدد المؤشرات والأدوات المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ وتقييم آثار التخفيف		
	- السكان الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر (%)	التقليل من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق تخفيض في الخسائر الإقتصادية المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي التي تحدث بسبب الكوارث، بحلول عام 2030.	- التعرض للمخاطر الطبيعية / مواجهة الكوارث
- نسبة السكان المتضررين من إجمالي سكان المدينة. - نسب السكان المعرضين للهجير من إجمالي سكان المدينة	- الخسائر البشرية الناتجة عن الكوارث الطبيعية - عدد الوفيات السنوية (على مستوى المحافظات المتضررة)		
- نسبة الأراضي الزراعية المفقودة سنوياً إلى إجمالي الأراضي الزراعية بالمدينة. - نسبة الفقد السنوي في الأراضي العمرانية المأهولة بالنسبة لإجمالي الأراضي بالمدينة. - الخسائر المادية بالقطاع السياحي.	- الخسائر المادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية - إجمالي المبالغ بالدولار الأمريكي (على مستوى المحافظات المتضررة)		
	- مؤشرات التحليل المختلفة لتحديد نوعية المياه الساحلية للبحر المتوسط بمحطات الرصد - معدل وقوع، وإن أمكن منشأ، وامتداد أحداث التلوث الخطيرة (كيقع النفط ومنتجات النفط والمواد الخطرة) . - عدد الموانئ المجهزة بمرافق إستقبال النفايات (في حالة مدن الموانئ)	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق الإستدامة.	- التلوث البحري

جدول (3) القائمة المستخلصة بالتحديات والأهداف الرئيسية والغايات الفرعية والمؤشرات المختارة لرصد التقدم نحو تحقيق أهداف الإستدامة للمدن الساحلية المصرية

مؤشرات القياس		الأهداف الرئيسية	القضايا
مساعدة	أساسية		
- عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة	- مساحة المحميات الطبيعية البحرية والساحلية/إجمالي المساحات البحرية والساحلية		- نسب المناطق البحرية المحمية
- الصيد المفرط % مقارنة مع أقصى عائد مستدام	- نسبة المخزون السمكي ضمن الحدود الآمنة بيولوجياً		- الصيد المفرط ونسب المخزون السمكي الآمنة
- نسب الأنواع المهددة بالإنقراض من إجمالي الأنواع المتاحة		الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي	- التنوع البيولوجي والأنواع المهددة بالإنقراض
	- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (لتر/يوم)	- الإستخدام المستدام للمياه	- كميات/ نوعيات/ جودة المياه المتاحة
	- كثافة استخدام المياه حسب النشاط الاقتصادي		
	- نسبة تغير استخدامات الأراضي المعتمدة على البيئة البحرية.	- وقف تدهور الأراضي وعكس مساره	- تغير/ تدهور استخدامات الأراضي
1.	- النسبة المئوية (%) لمعدل البناء على خط الساحل	- مراعاة الطبيعة الدينامية الطبيعية لخطوط السواحل	- نسب البناء على خطوط الساحل.
	- التغير في مساحة المنطقة المتأثرة بتآكل الساحل (كم ² / السنة)		- تأثير المنشآت الدائمة والتجهيزات البحرية على البيئة الساحلية.
	- مساحة المستوطنات غير الرسمية (%) من إجمالي مساحة المدينة		- المناطق العشوائية داخل المدن
	- نسبة المناطق المتصلة بشبكات المياه من إجمالي مساحة المدينة		- المناطق المتصلة بشبكات بنية أساسية من إجمالي
	- نسبة المناطق المتصلة		

جدول (3) القائمة المستخلصة بالتحديات والأهداف الرئيسية والغايات الفرعية والمؤشرات المختارة لرصد التقدم نحو تحقيق أهداف الإستدامة للمدن الساحلية المصرية

القضايا	الأهداف الرئيسية	مؤشرات القياس	
		أساسية	مساعدة
مساحة المدينة	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	بشبكة الصرف الصحي من إجمالي مساحة المدينة	
		نسبة معدل استهلاك الأراضي لمعدل النمو السكاني، في مسطح واحد	
		النسبة (%) لانخفاض عدد سكان المناطق غير الآمنة / السنة	
		نسبة الوصول إلى الطرق	
الوفيات نتيجة حوادث الطرق / 100 ألف من السكان		النسبة المئوية من السكان في المناطق الحضرية التي تقوم باستخدام وسائل النقل العام	
		ملكية المركبات الخاصة / الفرد لسكان المدن	
إتصال السكان بالمرافق	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	نسبة السكان المتوافر لديهم نظام صرف صحي	
		نسبة السكان المتوفر لديهم نظام مياه شرب آمن	
		نسبة السكان المتوفر لديهم إنارة من الشبكة القومية	
السكان الذين يعيشون بالعشوائيات داخل المدن	توفير المسكن والبنية الأساسية في المناطق الحضرية بالنسبة للمجموعات الإجتماعية المهمشة	نسبة السكان بالمناطق العشوائية غير الآمنة	نسبة الأطفال بلا مأوى إلى إجمالي عدد السكان (أقل من 15 عام)
توافر فرص العمل	تخفيض نسب الفقر ومعدل البطالة	معدل البطالة	
إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية	تعزيز التنفيذ والامتثال للالتزامات والاتفاقيات البيئية، من خلال تنسيق السياسات	نسبة التقدم نحو تحقيق الالتزام بالاتفاقيات الدولية الموقعة (%) - (مؤشر على المستوى الوطني)	
دعم مبادئ الإدارة	الإدارة الرشيدة والمستدامة	النسبة المئوية لخطط العمل الوطني المصدقة	

القضايا الإجتماعية / الاقتصادية

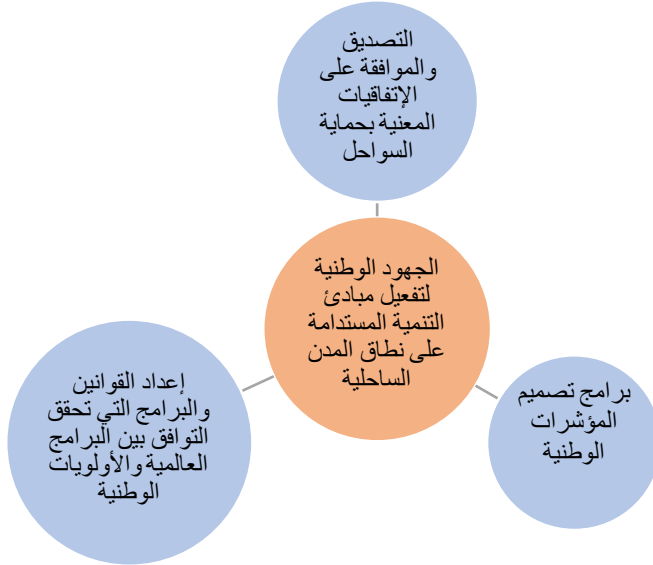
قضايا حكم / مؤسسية

جدول (3) القائمة المستخلصة بالتحديات والأهداف الرئيسية والغايات الفرعية والمؤشرات المختارة لرصد التقدم نحو تحقيق أهداف الإستدامة للمدن الساحلية المصرية

القضايا	الأهداف الرئيسية	مؤشرات القياس	
		أساسية	مساعدة
المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال التشريعات وتطبيق الخطط والإجراءات من خلال هياكل إدارية ذات كفاءة	لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة	-	والعاملمة (مؤشر على المستوى الوطني) وجود التشريعات التمكينية للإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار (مؤشر على المستوى الوطني)
- تقييم الآثار البيئية للمشروعات	-	- عدد المشروعات القائمة والتي تم إعداد دراسة لتقييم الآثار البيئية لها.	-
- ضمان مشاركة كافة أصحاب المصلحة	تعزيز قدرة الحكومات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة، بما فى ذلك القطاع الخاص	- مستوى مشاركة أصحاب المصلحة وقبولهم لعمليات إتخاذ القرار المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار	- وجود ومستوى فاعلية الدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية للإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار.
- غياب بيانات الرصد المتكاملة المتعلقة بالبيئة الساحلية على كافة المستويات	تطوير القدرات وتنفيذ مخططات لتبادل بيانات الرصد المتكاملة المتعلقة بالبيئة الساحلية	-	- نسبة المساحة البحرية المرفوعة والتي تتواجد عنها معلومات وفقاً للإلتزامات الوطنية (مؤشر على المستوى الوطني)
- توفير أنماط إنتاج وإستهلاك مستدامة	ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة	- نصيب الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المستخدمة	-
		- نسبة الزيادة فى مستخدمى وسائل النقل الجماعى العلم	-
- معالجة النفايات الصلبة والتخلص منها	الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة	- النسبة المئوية لسكان المدينة الذين يحصلون على خدمة جمع النفايات بصورة دورية	- عدد المدافن الصحية بالمدينة
		- نسبة ما يتم جمعه بانتظام وإدارته بشكل مناسب من المخلفات البلدية الصلبة (%)	-

5. الجهود الوطنية لتفعيل برامج إستدامة المدن الساحلية المتوسطة

يوضح شكل رقم (2) المحاور الثلاثة الرئيسية التي تندرج تحتها المجهودات الوطنية لتفعيل التوصيات الخاصة بالبرامج العالمية والإقليمية لتحقيق إستدامة التنمية بالمدن الساحلية .



شكل (2)

5-1 مشاركة مصر في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية

وقعت مصر على 68 إتفاقية بيئية وبروتوكول تابع لها من أجل الحفاظ على البيئة، وحماية صحة الإنسان والحفاظ على الموارد البيئية المختلفة، ويشمل نطاق هذه الإتفاقيات: حماية وحفظ وتعزيز رأس المال الطبيعي، التحول إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون، رفع كفاءة استخدام الموارد وحماية المواطن من الضغوط المتعلقة بالبيئة والمخاطر على الصحة (www.sdsegypt2030.com 2016).

وكما هو الحال في معظم الدول النامية، نجد أن مصر تواجه العديد من المعوقات في مجال تنفيذ هذه الإتفاقيات وتحقيق التوفيق والمواءمة بين إلتزاماتها الدولية وسياساتها الوطنية ، ومن أهمها :

- تعدد الجهات المسؤولة عن متابعة الإشراف والتنفيذ لهذه الإتفاقيات
- عدم مواءمة العديد من التشريعات المحلية فى مجال حماية البيئة
- عدم توفر حصر شامل لأحكام الإلتزامات الواردة فى الإتفاقيات والمعاهدات البيئية لمراجعتها وضمان مواءمتها للامتثال لتلك الأحكام

5-2 برامج تصميم المؤشرات الوطنية

يشكل الرصد الوطني لأهداف الإستدامة المستوى الأكثر أهمية للرصد، ويعتمد على مجموعات من المؤشرات المحددة التي تستجيب للأولويات والإحتياجات الوطنية وتعبر عن الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ، وينبغي أن يبنى الرصد الوطني على الآليات والعمليات الوطنية والمحلية القائمة، مع مشاركة واسعة لأصحاب المصلحة المعنيين (United Nations, 2015). ولقد تعددت الجهود الوطنية في هذا المجال ويمكن إجمالها طبقاً للتسلسل الزمني في الجدول رقم (4):

جدول (4) برامج تصميم المؤشرات الوطنية

إصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	وثيقة اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة - 2010	المؤشرات البيئية - وحدة المؤشرات والتقارير البيئية بوزارة البيئة - 2007	المرصد الحضري الوطني - الهيئة العامة للتخطيط العمراني 1999
تقارير سنوية لمجموعة من الإحصاءات البيئية على مستوى المحافظات	منهجية إعداد المؤشرات ومجموعة المعايير التي يجب الإلتزام بها عند إختيارها	مؤشرات المناطق البحرية والساحلية تتعلق بمراقبة حالة ونوعية المياه	قائمة موحدة من المؤشرات التي تهدف إلى تحليل نظم وسياسات تنمية الأراضي على مستوى كافة المدن

3-5/ إعداد القوانين والبرامج التي تحقق التوافق بين البرامج العالمية والأولويات الوطنية

تتمثل أهم الخطوات المتخذة في هذا المجال في :

- إصدار وتعديل القوانين المسؤولة عن حماية البيئة.
- تشكيل اللجان الوطنية وإعداد المخططات الإسترشادية.

4-5/ إعداد الإستراتيجيات الوطنية للتنمية

أعدت الدولة مجموعة متنوعة من الخطط والبرامج لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني عامة بدءاً من مشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مروراً بالرؤى الوطنية للتنمية الشاملة، وإعداد المخططات الإستراتيجية لبعض المدن المتوسطة والصغيرة على مستوى الجمهورية ، وإنهاء إستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030.

وقد قامت الباحثة بالتركيز على تقييم الأداء للمخططات التي تتناول إقليم البحر المتوسط والمدن المطلة عليه بصفة خاصة، وتوضيح مدى تفعيلها للتوصيات الخاصة بالإتفاقيات والمعاهدات الدولية من خلال صياغة أهداف ومؤشرات قياس تحقق الترابط بين الرؤى العالمية للتنمية المستدامة. وذلك من خلال تطبيق قائمة قضايا الإستدامة للمدن الساحلية والتي سبق إستنتاجها (جدول رقم 3) على الإستراتيجيات والمخططات المتاحة والتي تم إعدادها على المستويات الإقليمية والمحلية لتلك المدن، وذلك بهدف تحديد مدى إرتباط هذه المخططات بالرؤى الوطنية والخطط والبرامج العالمية للتنمية المستدامة، ومدى إنعكاس التحديات التي تواجهها هذه المدن وخصوصية حالتها على أهداف وخطط وبرامج التنمية داخل هذه الإستراتيجيات والمخططات ، وهل تتضمن المخططات التي تم إعدادها مسبقاً لبعض المدن الساحلية بيانات ومؤشرات قياسية لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف الموضوعية ومعالجة التحديات.

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والتي سيتم إستعراضها في الجزء التالي المتعلق بنتائج البحث.

6. نتائج البحث

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج التي تم بنائها على دراسة الأوضاع الراهنة للمخططات والدراسات القومية والمحلية لتنمية وتطوير المدن الساحلية المتوسطة ، وتحليل تلك المخططات للتعرف على مدى التطبيق الفعلي لسياسات وخطط التنمية المستدامة الموضوعية على المستوى العالمي لمحاولة معالجة التحديات التي تواجه المدن الساحلية وكيفية إنعكاسها داخل الخطط والبرامج الوطنية

ولقد رأيت الباحثة أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في مجال تفعيل سياسات التنمية المستدامة داخل المخططات القومية والإستراتيجيات التنموية سواء كانت على المستوى الإقليمي لساحل البحر المتوسط ككل أو على المستوى المحلي للمدن الساحلية، إلا أنه:

- لا يتواجد برنامج أو خطة واحدة شاملة لتحقيق التنمية المستدامة للمدن الساحلية تضم أهداف ومؤشرات قياسية لمعالجة التحديات الخاصة بها، إنما تتواجد أهداف ومؤشرات ضمنية داخل الأهداف والمؤشرات العامة لأي إستراتيجية، وغالباً ما تتعلق بالبيئة البحرية مثل قياسات التلوث ونوعية المياه ومساحات المناطق المحمية... وغيرها.
- حددت الدولة الكثير من البرامج والخطط التي تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أداء المدن الساحلية في محاولة للتوفيق بين البرامج والخطط العالمية والإقليمية وألويات التنمية الوطنية، وأعدت عدد كبير من المشروعات التي تم تنفيذ جزء منها وجاري العمل على جزء آخر، في حين أن عدد آخر من هذه المشروعات لم يتم البدء فيه نظراً لمشكلات في التمويل، أو مشكلات مؤسسية أو إدارية.
- يشكل تعدد الخطط والمشروعات وعدم وجود مؤسسة أو جهة رقابية واحدة مسؤولة عن التنسيق والمتابعة بين مختلف المشروعات التنموية للمدن الساحلية، وتقييم التقدم المحرز ومراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بها، أحد أهم المشاكل التي تواجه التقدم الفعلي نحو إحراز تنمية حقيقية للمدن الساحلية توازن بين المتطلبات العالمية وتحقق أقصى إستفادة من أحد أهم المقومات التنموية الوطنية في ظل حماية للموارد والنظم البيئية، مما يتطلب معه تأسيس وهيكلة منظومة متكاملة لقيادة التنمية والتنسيق بين كافة الوزارات والجهات المعنية فيما يتعلق بتنمية المدن الساحلية.
- هناك تشابه بين المخططات الإستراتيجية المعدة للمدن الساحلية مع المخططات المعدة لأي مدينة على مستوى الجمهورية، كما أنه لا تتوافر أي دراسات ساحلية متخصصة داخل هذه المخططات.
- غياب أهداف واضحة لمعظم القضايا التي تم طرحها داخل المخططات والتي تتعلق بالعلاقة المتبادلة بين البيئة الساحلية للمدينة وكافة قطاعات التنمية
- هناك نقص في البيانات المتعلقة بالقضايا التي تواجهها المدن الساحلية، كما تختلف نوعية البيانات المتاحة عن نفس القضايا داخل مخططات المدن وهناك صعوبة في قياس التقدم نحو تحقيق عدد كبير من الأهداف المطروحة داخل المخططات

7. التوصيات

1-7 توصيات تتعلق بالجوانب التخطيطية والفنية

- أهمية مراجعة كافة الدراسات والمخططات التي سبق اعتمادها على مستوى المحافظات والمدن المطلية على ساحل المتوسط، وتحديثها في ظل رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030
- صياغة إستراتيجية موحدة لتنمية قطاع ساحل البحر المتوسط بإعتباره وحدة تنموية متكاملة.
- ضرورة تضمين المخططات المعدة للمدن الساحلية دراسات متخصصة تشمل كل ما يتعلق بالساحل.
- تحسين عمليات الرصد من خلال توفير البيانات المتعلقة بمتطلبات التنمية الفعلية لكل مدينة.
- توحيد قواعد البيانات المتاحة عن قضايا تحقيق التنمية المستدامة بالمخططات الإستراتيجية للمدن.
- الإعتماد على مؤشرات القياس الرقمية لتسهيل عمليات الرصد والمقارنة.

2-7 توصيات تتعلق بالجوانب المؤسسية والحكم الرشيد

- إنشاء جهاز تنموي لتنفيذ الإستراتيجية الموحدة المقترح إعدادها لتنمية قطاع ساحل البحر المتوسط، ويكون له السلطة الفنية والتنفيذية، والقدرة على وضع الضوابط والمحددات اللازمة للمتابعة و الرصد والتقييم للمخططات والمشروعات المقترحة في ضوء الحساسية البيئية لتلك المنطقة.
- تفعيل دور المجلس الوطني للتغيرات المناخية، من خلال إعطائه السلطة الفنية وكذلك السلطة التنفيذية لإتخاذ القرارات التي تساهم في تركيز الجهود الوطنية المبذولة فى مجال التكيف مع مخاطر تغير المناخ والحد من تأثيراتها.

المراجع

المراجع العربية

1. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا ، نيويورك: الأمم المتحدة (2001).

المراجع الأجنبية

2. Beatley, T., Brower, D. and Schwab, A. an Introduction to Coastal Zone Management- London & Washington: Island Press, 2nd Edition (2002).
3. Breen, A. and Rigby, D. The New Waterfront: A Worldwide Urban Success Story, New York: McGraw-Hill (1996).
4. Hannelore, M., Belpaeme, K., Lescrauwaet, A., Mees, J. Indicators as guides for Integrated Coastal Zone Management, Belgium: Co-ordination centre on ICZM, Flanders Marine Institute (VLIZ) (2007).
5. Mega, V. Conscious Coastal Cities: Sustainability, Blue Green Growth and the Politics of Imagination, Switzerland: Springer International Publishing (2016).
6. European Observation Network .European Seas and Territorial Development, Opportunities and Risks, annex 12 to the Scientific Report Governance Case Studies: Mediterranean Sea, Territorial Development and Cohesion (2013).
7. European Union. Coastal Zones -Policy alternatives impacts on European Coastal Zones 2000 – 2050, European Commission Joint Research Centre, Institute for Environment and Sustainability, Luxembourg: Publications Office of the European Union (2011).
8. United Nation. Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies, New York: Economic &social Affairs, UNDP, Third Edition (2007).
9. United Nations. Report of the United Nations Conference on Sustainable Development. New York: United Nations (2012).
10. United Nations. Indicators and a Monitoring Framework for the Sustainable Development Goals, Launching a data revolution for the SDGs, New York: Sustainable Development Solution Network, A Global Initiative for the United Nation (2015).
11. UNEP. (2016), Mediterranean Strategy for Sustainable Development 2016-2025, Mediterranean Action Plan, Athens: United Nations Environment Programme.
12. UNESCO. (2006), A Handbook for Measuring the Progress and Outcomes of Integrated Coastal and Ocean Management, IOC Manuals and Guides, 46; ICAM Dossier, 2. Paris: UNESCO.
13. www.idrc.ca
14. www.eea.org/eg/ar-eg [8/2011]
15. www.unep.org/urban_environment/issues/coastal_zones.asp [4/2011]
16. www.fao.org/docrep/w8440e/w8440e02.htm [2/2012]
17. www.prb.org/Publications/Reports/2003/RippleEffectsPopulationandCoastalRegions.aspx [04/2016]
18. www.sdsegypt2030.com [5/2016]